الميزانية.

1-تعريف الميزانية:

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت للميزانية المحاسبية فهناك الكثير ممن يعرفها كونها جدول، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة (أو ممتلكاتها)، وبالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير)

بحيث يقسم جانب الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية ، أيضا يقسم جانب الخصوم إلى أمول خاصة وكذا خصوم غير جارية وخصوم جارية.

ملاحظة هامة:

يتم التفرقة مابين ما هو تابع للعناصر الجارية أو ما هو تابع للعناصر غير الجارية بالاعتماد على فترة استحقاق الذمم بالنسبة للحقوق وكذا فترة تسديد الديون بالنسبة للالتزامات. (اقل من سنة و أكثر من سنة)

1.1تعريف الأصول ومكوناتها:

لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 20 من الرسوم التنفيذي 156/08 السالف الذكر الأصول على أنها: الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية.

كما حدد في المادة 21 لنفس الرسوم السالف الذكر طريقة تصنيف أصول الميزانية في:

الأصول غير الجارية:

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة بحث تبقى تحت تصرف هذه الأخيرة لفترات طويلة، وتشمل:ا

الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان والتي تنقسم بدورها إلى:

- الأصول المعنوية :مثل برامج الإعلام الآلي، المحل التجاري ...الخ؛
- الأصول العينية :مثل المعدات والمباني...الخ.
- الأصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال الإثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

الأصول الجارية:

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، ما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الإثني عشر شهرا وكذا على العملاء والنقديات.

1.2 تعريف الخصوم ومكوناتها:

لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 22 من الرسوم التنفيذي 156/08 السالف الذكر الخصوم على أنها: الالتزامات

الراهنة للكيان والناتجة عن إحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

ما يمكن ملاحظته من هذا التعريف أن المشرع الجزائري لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، بحيث تمثل الأموال الخاصة الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.

-*الخصوم الجارية وغير الجارية:

تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية.

أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.

1.3أنواع الميزانيات:

تبعا لتاريخ إعدادها تصنف الميزانيات إلى:

-*الميزانية الافتتاحية :وتظهر الوضعية المالية للمؤسسة في بداية السنة (بتاريخ أول جانفي) أو بتاريخ تكوينها، ومن خصائص الميزانية الافتتاحية أنها غير إلزامية قانونا وأنها لا تظهر نتيجة الدورة.

-*الميزانية الختامية :ويتم إعدادها في نهاية الدورة وتمتاز بإظهارها لنتيجة الدورة وهي إلزامية قانونا.

بالإضافة إلى الأنواع المذكورة أعلاه يمكن ذكر بعض الأنواع الأخرى كميزانية المراجعة التي يتم إعدادها بعد عملية مراجعة الحسابات وتصحيح مختلف الأخطاء التي يمكن أن ترد فيها، وكذا ميزانية التصفية التي يتم إعدادها قبل الشروع في عملية تصفية المؤسسة وزوالها.

1.4أهمية إعداد الميزانية:

إن الهدف الأساسي من إعداد الميزانية هو إعطاء المعلومات الضرورية الخاصة بالوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين (أصولها وخصومها) وهذا يهم المؤسسة (المسيرين، الإدارة العامة، هيأت الرقابة المختلفة وكل المصالح الداخلية الأخرى للمؤسسة)، وكل من يتعامل مع المؤسسة (الملاك، المساهمون، البنوك، إدارة الضرائب، مؤسسات الإحصاء والتخطيط، شركات التأمين، العمال، الموردون، العملاء.(...

من خلال الميزانية يمكن التأكد من صحة التسجيلات التي قامت بها المؤسسة في مختلف الدفاتر المحاسبية (اليومية، دفتر الأستاذ) لأن إظهار نتيجة الدورة بالميزانية متساوية بنتيجة الدورة في حساب النتائج هو دليل عن ذلك.

إن قانون النظام المحاسبي المالي) القانون رقم 07-11المؤرخ في 2007/11/25 (والقانون التجاري) الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/9 (ينصان على إعداد الميزانية في نهاية كل دورة.

2- نتيجة الدورة

2.1 تعريف نتيجة الدورة:

هي النتيجة المالية (الربح أو الخسارة) التي توصلت إليها المؤسسة بعد القيام بنشاط الاقتصادي خلال دورة معينة.

2-2حساب نتيجة الدورة:

نتيجة الدورة = الأصول – الخصوم

في بداية الدورة :إن الميزانية الافتتاحية لا تظهر أية نتيجة.